



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# تحسين مؤشرات الشفافية المالية ودورها في توسيع فرص العمل في الاقتصاد العراقي

حنين عامر عايد القرغولي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## تحسين مؤشرات الشفافية المالية ودورها في توسيع فرص العمل في الاقتصاد العراقي

حنين عامر عايد القرغولي\*

### الملخص التنفيذي:

- تُساهم الشفافية المالية في تحسين شروط الحكم وتأسيس الحكم الرشيد ومحاربة الفساد والبيروقراطية.
- يُمكنُ تشجيع الشفافية المالية والمساءلة البلدان النامية من استخدام المساعدات والقروض لتحقيق أهداف التنمية وخفض الفقر.
- حُطّوات الشفافية المالية في العراق تنقصها الإرادة السياسية، والتنفيذ الفعلي للقوانين والاتفاقيات وضعف حاكمية القواعد التنظيمية والرقابية على أداء المصارف وأسواق المال.
- عدم تطبيق الشفافية المالية في العراق، وعدم اتخاذ الإجراءات الفعّالة لمكافحة الفساد أدّت إلى عدم استقرار اقتصادي ناتج من الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، وتذبذب نمو الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة ووضع العراق في القائمة السوداء للدول ذات الخطورة المرتفعة في غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب.
- يُعدُّ خلق فرص عمل في العراق من بعد عام 2014 تحدياً كبيراً؛ نتيجة للأزمات المتفاعلة، وما يعانیه أرباب العمل من ضعف الحصول على الائتمان وصعوبته، فضلاً عن أنّ أغلب المؤسسات التجارية صغيرة تُدار من قبل الأفراد.
- تقود الإدارة المالية المبنية على أساس المكاشفة والوضوح إلى خلق القدرات الفاعلة في التخطيط، وتحديد أوجه القصور، وتبني السياسات المناسبة التي تدفع نحو ضبط قطاعات الإنفاق، وتوسيع سوق العمل، والعكس صحيح، بمعنى أنّ حجب البيانات ومسارات الإنفاق تحول دون القدرة على ضبط الأسس والقواعد الفاعلة في تطوير أدوات الإنفاق وقياس الآثار.

\* باحثة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

## المقدمة

أصبحت الشفافية المالية بما تعنيه من نشر المعلومات والبيانات والحرص على تدفقها لمكافحة الفساد مطلباً دولياً؛ لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، عن طريق معرفة المواطنين كيفية إدارة الأموال العامة من قبل الماسكين على السلطة السياسية، إذ تتطلب الإرادة السلمية اعتماد شفافية الموازنة ومساءلة القائمين بأمر إعداد وتنفيذ الموازنة ومحاسبتهم على القرارات المالية التي يتخذونها في ما يخص الإيرادات وتنفيذ الصرف الحكومي، كما أنّ السرية لم تعد من تحافظ على سيادة الدولة بل أصبح شفافية العمل الحكومي من يحافظ عليها وعلى نزاهة الدول، إذ تمنح الثقة بين الحاكم والمحكومين.

إلا أنّ انعدام الشفافية المالية وانتشار الفساد في العراق أدّى إلى أوجه قصور في المهنية والنزاهة، إذ صنّف العراق في مؤشر مدركات الفساد على أنّه من أسوأ بلدان العالم في الفساد، وعدم تطبيق الشفافية المالية. كما عانى العراق بعد عام 2014 وضعاً غير مستقر نتيجة الأزمة المزدوجة (احتلال داعش لأغلب محافظات العراق، وانخفاض أسعار النفط)، كما أنّ تظاهرات عام 2019 للمطالبة بتحسين الوضع الاقتصادي؛ نتيجة زيادة نسبة البطالة بين الشباب، فضلاً عن ذلك فقد جاء عام 2020 بفايروس (كورونا) الذي شلّ حركة العالم ومنها الحركة الاقتصادية، وعملت الحكومة العراقية على تفادي الأزمة الاقتصادية على حساب المواطن وتخفيض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار، ممّا أدّى إلى تفتيش البطالة، وعدم وجود فرص عمل لا سيّما بين الشباب من حملة الشهادات، وإنّ هذه المشكلة أخذت بالاتساع عاماً بعد عام، ولم تنفع معها سياسات التجاهل والتغاضي.

تؤدّي الإدارة المالية المبنية على أساس المكاشفة والوضوح إلى خلق القدرات الفاعلة في التخطيط، وتحديد أوجه القصور، وتبني السياسات المناسبة التي تدفع نحو فتح مساحات جديدة في سوق العمل، والعكس صحيح، بمعنى أنّ حجب البيانات، ومسارات الإنفاق تحول دون القدرة على ضبط الأسس والقواعد الفاعلة في تطوير أدوات الإنفاق وقياس الآثار. وبهذا فإنّ كثيراً من الأدوات الاقتصادية الحاكمة لا يمكن المضي بها إن لم تكن هناك إدارة مالية سليمة، فيما إنّ آليات الإنفاق تقاس بالسعة المالية، فهذا الأمر يرتبط بشدة بالقدرة على خلق المزيد من الوظائف وضبط آليات الإنفاق وأبوابه وفقاً لتلك المؤشرات.

## أولاً: الشفافية المالية ومؤشراتها في العراق

تُعَدُّ الشفافية المالية بما تعنيه من إلزام الدول الأعضاء بالنشر الفوري لقوانينها وتشريعاتها ونظمها الجمركية الخاصة بتقييم منتجاتها ومستويات الرسوم والتعرفة والضرائب المباشرة وغير المباشرة، وأي رسوم أو متطلبات مالية أخرى أو قيود على الصادرات أو الواردات أو قيود تحويل المدفوعات؛ هي لتمكين الحكومات الأجنبية والتجار ليتعرفوا عليها<sup>1</sup>. ويُعرَّفُ البنك الدولي الشفافية في إدارة الأموال العامة على أنَّها «التدفق الحقيقي والدائم المستمر للمعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقت حدوثها حول المستثمرين بالقطاع الخاص والذين يستخدمون القروض وأموال الائتمان العامة والمقترضين كذلك المعلومات حول تمويل الخدمات الحكومية وإدارة السياسة المالية والنقدية وأنشطة المؤسسات الدولية»<sup>2</sup>.

وتنعكس أهمية الشفافية المالية من أنَّها عنصر أساسي من عناصر المساءلة تحارب الفساد، وتقي من الأخطاء الحكومية عن طريق توعية المواطن واطلاعه على ما يحدث، وفهم الأسس المنطقية للقرارات التي تتخذها الحكومة وموظفيها بمختلف المستويات<sup>3</sup>، ويمكن إبراز أهمية الشفافية المالية بالنقط الآتية<sup>4</sup>:

- . تُتيحُ لصُنَّاع السياسات والجمهور إجراء نقاش مبني على معلومات أفضل.
- . تُسهِّمُ في إرساء قواعد المساءلة وإبراز المخاطر المحتملة؛ لعمل إجراءات مبكِّرة على مستوى المالية العامة؛ لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة والحد من وقوع الأزمات.
- . تُساعدُ على إعطاء فكرة عن مدى المصادقية المالية لبلد ما.
- . تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، فقد أُكِّدُ فقدان ثقة الأسواق بالحكومات ذات العجز المالي أهمية الشفافية المالية العامة للاستقرار المالي والاقتصادي العالمي.

1. عصام أحمد البهجي، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2014، ص18.

2. The World Bank, towards transparency and the World Bank draft, september 6<sup>th</sup>, 1999,p3

3. محمد بن أحمد الحربي، درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة سعود، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد1، العدد6، 2012، ص317.

4. How Does the IMF Encourage Greater Fiscal Transparency?, available at the following link: [www.imf.org](http://www.imf.org).



## 2. مؤشّر مدركات الفساد

المؤشّر الذي يصنّف (180) دولة وُفق المستويات المدركة لفساد القطاع العام ووفقاً للخبراء يستخدم مقياس من (صفر-100) إذ يكون الصفر الأفسد و100 الأنزه، ويُعدّ العراق من الدول النامية التي فشلت في إحداث تغيير ملموس في تحسين درجات مكافحة الفساد، ولذلك حصل على درجة معيارية تبلغ 21 نقطة من مجموع 100 نقطة، وبالنتيجة فقد صُنّف العراق من البلدان عالية المخاطر في الإدارة المالية بسبب عدم وجود سياسات واضحة للإفصاح المالي.

### جدول رقم(1) مؤشّر مدركات الفساد للعراق خلال المدة (2014-2020)

السنة	عدد الدول الداخلة في التصنيف	الدرجة التي حاز عليها العراق من مجموع 100	المرتبة التي حاز عليها العراق
2014	175	16	170
2015	168	16	161
2016	176	17	166
2017	180	18	167
2018	180	18	168
2019	180	20	162
2020	180	21	160

الجدول من إعداد الباحثة معتمدة على تقارير منظمة الشفافية الدولية على الرابط الآتي:

[www.transparency.org](http://www.transparency.org)

## 3. مؤشّر الموازنة المفتوحة بوصفه معياراً لقياس الشفافية المالية:

هو تحليل ومسح شامل لتقييم ما إذا كانت الحكومات المركزية في بعض دول العالم تقدّم معلومات عن الموازنة، وتتيح فرصة للمشاركة في مراحل إعداد الموازنة، وهو المسح المستقل الوحيد الذي ينقذ في دول عدّة بشأن شفافية الموازنة في العالم، وأُطلق في عام 2006 استجابةً لطلب المجتمع المدني والمنظمات الدولية بشأن توفير أفضل معلومات الموازنة العامة، وركزت الجولات الأولوية من المسح على الشفافية (مدى إصدار الحكومة معلومات الموازنة في الوقت المناسب

الشاملة والمفيدة)، وإلى الآن ما تزال الشفافية جزءاً جوهرياً من المؤشّر، ويجرى تقييمها عن طريق مجموعة متنسقة من المؤشرات التي تتبع التقدّم المحرّز في شفافية الموازنة على مر الزمن<sup>5</sup>. ويُعدّ العراق من البلدان التي تُقدّم قليلاً - أو لم تُقدّم - معلوماتٍ تُذكرُ للمواطنين بشأن إنفاق الحكومة للأموال العامة تقدماً تفصيلياً، فضلاً عن عدم وجود مؤسسة مالية مستقلة وغير حزبية تُقدّم المعلومات إلى البرلمان أو إلى السلطة التنفيذية. ويبيّن الجدول رقم (2) درجة العراق في مؤشّر الموازنة المفتوحة.

### جدول رقم (2) مؤشّر الموازنة المفتوحة في العراق خلال المدة (2010-2019)

الدرجة من 100	عدد الدول	السنة
صفر	94	2010
4	100	2012
3	102	2015
3	115	2017
9	117	2019

الجدول من إعداد الباحثة معتمدة على تقارير مسح الموازنة المفتوحة على الرابط الآتي:

[www.internationalbudget.org](http://www.internationalbudget.org)

يُبيّن الجدول (2) تذبذب موقع العراق في درجات الشفافية المالية، وتحديدًا في قضية إنفاق موارد الميزانية العامة للبلاد، وفي النهاية حصل العراق على الدرجة (0) في عام 2010 حينما بدأ مؤشّر الموازنة المفتوحة يضمّ العراق في دراسته، وجاءت درجته في عام 2012 نتيجة إبعاد المواطنين من مناقشات الموازنة ومراقبتها، واستمرّ في عرض مستويات منخفضة من الشفافية، إذ كانت نتائج مؤشّره أقل من (20) درجة، وهذا ما يعكس انعدام الشفافية والمساءلة المالية فيه.

5. Open Budget Initiative 2010, [www.internationalbudget.org](http://www.internationalbudget.org)



## ثانياً: انعكاس مؤشرات الشفافية المالية اقتصادياً

يؤثر عدم الإفصاح المالي على الإدارة المالية خصوصاً، وعلى الإدارة الاقتصادية عموماً، فالشفافية المالية ترتبط بالتنمية المستدامة وتوفير فرص عمل، إذ إنَّ الموازنة العامة للعراق منذ عام 2003 يتحوَّل فيها الفائض الاقتصادي إلى نظام يشبه النظام القائم على التوزيع المالي، وهذه الإدارة المالية بهذه الطريقة جعلت إمكانية رصد التغيرات في سوق العمل لا تتسم بالاتساق، بمعنى أنَّ المال كان يتركز على توفير الوظائف في القطاعات الحكومية الخدمية، ويهمل إمكانية خلق بيئات عمل في القطاع الخاص، وهذا الأمر جعل من الصعوبة معرفة حتى عدد الأشخاص في الوظائف الحكومية، أو أولئك الذين يتقاضون الأجور أو الرواتب من الحكومة. وفي النهاية فإنَّ الإنفاق الحكومة القائم على نظام التوزيع لم يقابل بإجراءات دقيقة في حصر أولئك الأشخاص العاملين في القطاع الحكومي، وهذا قد وفرَّ إمكانية لنشوء البيئات غير السليمة في الإدارة المالية، منها عدم الإفصاح، والعداوة التنظيمية، وسوء الإدارة وما إلى ذلك. وهذه كلها تمثل عناصر تعمل على كبح آفاق التوسُّع في السوق ونمو الأعمال الخاصة وبالنتيجة خلق فرص عمل وتقليل البطالة.

### الجدول رقم (3) المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2014-2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي القيمة (مليار دولار)	نسبة مساهمة القطاع النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي (%)	السكان مليون نسمة	معدل البطالة الكلية (%)	معدل التضخم (%)
2014	147.564	51.7	48.3	36.313	10.6	2.2
2015	155.014	59.1	40.9	36.933	13.1	1.4
2016	176.436	64.5	35.5	37.887	10.8	0.1
2017	177.219	64	36.0	39.144	13.0	0.2
2018	215.604	63.7	36.3	39.555	12.8	0.4
2019	222.371	63.9	36.1	39.877	12.8	0.2
2020	257.287	64.00	34.8	40.150	12.9	0.3

الجدول من إعداد الباحثة معتمدة على بيانات وزارة التخطيط، والجهاز المركزي للإحصاء، ومديرية الحسابات القومية، للمدة 2014-2020.

### ثالثاً: إمكانية خلق فرص عمل

يصنّف العراق من ضمن الدول ذات الدخل متوسط المرتفع إلا أنّ الأزمات المتوالية أدّت إلى عدم الاستفادة من نتائج تخفيض الفقر، فالأزمات المتعاقبة منذ عام 2014 أدّت إلى تقليص فرص العمل وزيادة نسبة الفقر، وارتفع معدل الفقر إلى (22.5%) عام 2014، ومعدل البطالة ارتفع خصوصاً بين النساء والشباب النازحين، وأخيراً الأزمة المركبة عام 2020، فضلاً عن ذلك شكّل ضعف نمو القطاع الخاص عائق رئيس أمام خلق فرص عمل على نطاق واسع نتيجة غياب أو عجز نظام التدريب المهني عن تطوير المهارات والقدرات والذي يجب إصلاحه، كما ساهم غياب البيانات الشاملة عن أوضاع سوق العمل بإعاقة عملية رسم السياسات<sup>6</sup>. ويُبيّن الجدول رقم (4) مؤشرات الفقر بعد عام 2014.

جدول رقم (4) مؤشرات الفقر للمدة (2014-2021)

عدد الفقراء (نسمة)	نسبة الفقر (%)	خط الفقر (دينار)	السنة	
5.760	16.0	105500	2014	ماقبل داعش
8.101	22.5	105500	2014	صدمة داعش
7.370	20.5	110880	2018	
12.680	31.7	111000	2020	صدمة كورونا
11.170	26.7	111000	2020	سيناريو التحويلات الاجتماعية العامة الثابتة (1190 دينار/دولار)
12.271	29.6	115000	2021	حالة تغيير سعر الصرف (1470 دينار/دولار)

الجدول من إعداد الباحثة معتمدة على بيانات وزارة التخطيط، والجهاز المركزي للإحصاء، 2020.

ويُعدُّ الافتقار للخبرة في إدارة الموارد وزيادة الفساد الإداري والمالي، وضعف الإجراءات التي

6. البرنامج الوطني للعمل اللائق العراق (التعافي والإصلاح) 2019-2023، منظمة العمل الدولية، 2019، ص 4،5.

تدعم المحاسبة والشفافية، ووفق بيانات الموازنة الاتحادية لعام 2021 فإنَّ في بغداد (247028) موظفاً يُشكّلون نسبة (7.6%) من إجمالي الموظفين، فيما تبلغ حصتها من الموازنة (2.3%)، ممَّا يعكس ذلك ضعف الإنجاز التنموي<sup>7</sup>. ومن جانب القطاع الخاص فما يزال صغيراً، إذ إنَّ (90%) من الوظائف التي يوفِّرها تأتي من الشركات الصغيرة جداً والمتوسطة ومن الأعمال الحرة التي يديرها أشخاص لوحدهم، ويحدُّ ضعف الوصول إلى الخدمات المصرفية من آفاق توسيع القطاع الخاص في الأسواق<sup>8</sup>، إذ تضمُّ صناعة التمويل الأصغر في العراق ما يصل (12) مؤسسة تمويل أصغر عاملة في محافظات العراق (18) محافظة لغاية عام 2014 لم يتبقَّ منها سوى (8) مؤسسات بعد النزاع عام<sup>9</sup> 2015.

وتسيطر المصارف المملوكة للدولة على القطاع المالي، إذ تُشكِّل (90%) من الأصول والودائع لعام 2017، فضلاً عن أنَّ التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص هي أقل من (7%) من الناتج المحلي الإجمالي في مقابل نسبة (55%) كمعدل في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نتيجة لتبني المصارف سياسة تجنب المخاطر التي تضمنت متطلبات عالية جداً من الضمانات المادية، وأخيراً فإنَّ نسبة العراقيين مَن عندهم حسابات مصرفية (23%) عام 2017، إذ يُفضِّل الأغلبية التعاملات النقدية لانخفاض الثقة العامة بالقطاع المالي<sup>10</sup>.

وقد احتلَّ العراق المرتبة (172) من بين (190) دولة في ممارسة أنشطة الأعمال التجارية، ممَّا أضاف الطابع غير المنظم للأعمال التجارية، واحتلَّ المرتبة (152) من بين (190) اقتصاداً لبدء الأعمال التجارية إذ يستغرق تأسيس شركة ذات مسؤولية صغيرة ومتوسطة الحجم حوالي (26.5) يوماً للمواطن العراقي، كما صُنِّف العراق من أكثر البلدان صعوبة في استكمال الإجراءات الضريبية، ومن جانب ائتمان الأصول احتلَّ المرتبة (186) من بين (190) اقتصاداً، نتيجة وجود

7. التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة 2021(العراق.. والعودة إلى المسار التنموي)، وزارة التخطيط، 2021، العراق، ص 89.

8. أحمد الطبقجلي وآخرون، توسيع الوصول إلى المصارف في العراق(التحديات وطرق الإصلاح)، معهد الدراسات الإقليمية والدولية(آيرس)، 2021، ص 13.

9. استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق 2020-2023(مدخل إلى وظائف لائقة)، منظمة العمل الدولي، 2020، ص 3.

10. استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق 2020-2023(مدخل إلى وظائف لائقة)، مصدر دُكر سابقاً، ص 2.

معوقات أمام تمويل المؤسسات<sup>11</sup>. تُضعف هذه المؤشّرات القدرة التنافسية للسوق العراقي؛ بسبب «البيروقراطية» وعدم الشفافية المالية التي حدّت من إمكانية خلق فرص العمل وتقليل نسبة البطالة.

فضلاً عن أنّ انتشار الفساد في العراق ومرتبته في مؤشّرات مدركات الفساد دفعت بالاستثمار بعيداً عنه، على الرغم من صدور قانون الاستثمار العراقيّ، وتقديم التسهيلات المالية للمستثمرين المحليين والأجانب ودعوة الحكومة إلى الاستثمار، إلا أنّ عزوف الاستثمار ورؤوس الأموال نتيجة موقع العراق في تقارير منظمة الشفافية الدولية<sup>12</sup>. ويُعدّ تحسين الخدمات وخلق فرص عمل مطلبين للاحتجاجات تشرين 2019 إلا أنّ تأثير فايروس (كورونا) اقتصادياً جعل هذين المطلبين من الصعوبة تحقيقهما مع الضائقة المالية وضعف دور القطاع الخاص، لذا فإنّ الضغوطات الشعبية ذات الأهداف الاقتصادية ستبقى عاملاً ضاعطاً مع استمرار الأوضاع على ما هي عليه الآن<sup>13</sup>.

وقد دأبت الحكومة العراقية على الرغم عدم تطبيق الشفافية المالية ومؤشّرات الفساد المرتفعة ووضع العراق في قائمة الدول التي تنشط فيها عمليات غسل الأموال من قبل الاتحاد الأوروبي، إلى وضع مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى خلق فرص العمل وتقليل البطالة، من أبرزها الآتي:

1. استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030 التي تهدف إلى زيادة انتاجية القطاع الخاص وقدرته التنافسية إقليمياً وعالمياً، وخلق فرص عمل للحد من الفقر<sup>14</sup>.

2. تحقيق زيادة مساهمة القطاع الخاص في مجمل النشاط الاقتصادي ومعالجة البطالة وتقليل الضغط على القطاع العام عن طريق (إنشاء برنامج برعاية مكتب رئيس الوزراء يهدف إلى تسهيل وتسريع المتطلبات الإدارية والمالية؛ لإنشاء شركات جديدة وخلق بيئة تشجع على الاهتمام بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وجعلها هدف قابل للتطبيق لخريجي الجامعات وموظفي الدولة والمتقاعدين) من أهداف الورقة البيضاء للإصلاحات الاقتصادية، وذلك عن طريق الآتي<sup>15</sup>:

أ. إجراء تعديلات في الضوابط؛ لتشجيع المصارف على مراجعة معايير الضمان، وتوفير المتطلبات المصرفية؛ لإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة.

11. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2020، ص6.

12. غزوان هادي، مؤشرات الضعف في تقارير الشفافية الدولية بتأثير تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ص1، بحث منشور على موقع هيئة النزاهة، [WWW.nazaha.iq](http://WWW.nazaha.iq)

13. رأفت البلداوي، فيروس كورونا والاقتصاد العراقي من سيهزم الآخر؟، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020، ص6.

14. استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030، هيئة المستشارين مجلس النواب، 2014، العراق، ص4.

15. الورقة البيضاء (التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي)، العراق، تشرين الأول 2020، ص71، 70.

- ب. تأهيل مراكز التدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- ج. استخدام المساحات المدعومة من قبل الجهات الحكومية في الأنشطة التجارية مثل: (المباني الحكومية المهجورة، والمستودعات، وتخفيض الرسوم الكمركية، وغيرها).
- د. تعديل قانون الاستثمار؛ لتلبية متطلبات تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة.
3. مركز التجارة الدولية الذي أُطلق مشروعاً؛ لتعزيز الزراعة ودعم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2020 والمتوقع أن تستمرّ إلى عام 2025 للمساهمة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل مع التركيز على الشباب، فضلاً عن التدريب على مهارات العمل وريادة الأعمال بين الشباب<sup>16</sup>.
4. افتتاح أول مكتب تنسيق لمنظمة العمل الدولي في العراق في آذار/ 2020 لتقديم الدعم للحكومة وزيادة فرص العمل بوصفه جزءاً من إعادة إعمار بعد انتهاء الصراع، فضلاً عن البرنامج القطري الأول للعمل اللائق في البلاد (2019-2023) الذي يدعم عن طريقه منظمة العمل الدولية عبر الآتي<sup>17</sup>:
- أ. تنمية القطاع الخاص وخلق فرص عمل.
- ب. تعزيز حوكمة العمل.
- ج. إدخال نهج الاستثمار في التشغيل المكثف لخلق فرص عمل فورية في المناطق المتضررة من تعاقب الأزمات عن طريق توفير فرص عمل قصيرة الأجل.
- د. تحسين ريادة الأعمال للنساء والشباب والنازحين واللاجئين عن طريق تقديم منظمة العمل الدولية (ابدأ وحسن عملك).
- هـ. إجراء مسح قوَى عاملة على مستوى الدولة لدعم تصميم سياسة تشغيل وطنية القائمة على الأدلة، فضلاً إلى تقييم سريع لتأثير (COVID-19) على سوق العمل.

16. تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق، منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني 2021، ص 53.

17. تعزيز العمل اللائق في العراق، منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني 2020، ص 1، 2.

## الاستنتاجات

- يُعدُّ خلق فرص عمل في العراق تحدياً كبيراً نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- حدَّ ضعف مؤشرات الشفافية المالية للعراق من إمكانية خلق فرص العمل.
- عرقله عملية التنمية المستدامة، نتيجة الافتقار للخبرة في إدارة الموارد وزيادة الفساد الإداري والمالي.
- أدَّت «البيروقراطية» والإجراءات الإدارية المعقَّدة إلى صعوبة قيام الأعمال التجارية ومتابعتها.
- أدَّى عدم تطبيق الشفافية المالية وعدم اتخاذ الإجراءات الفعَّالة لمكافحة الفساد إلى إعاقة تنفيذ الاستراتيجيات لخلق فرص العمل وتطوير القطاع الخاص.

## المصادر

1. أحمد الطبقجلي وآخرون، توسيع الوصول إلى المصارف في العراق (التحديات وطرق الإصلاح)، معهد الدراسات الإقليمية والدولية (آيرس)، 2021.
2. استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030، هيئة المستشارين مجلس النواب، العراق، 2014.
3. استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق 2020-2023 (مدخل إلى وظائف لائقة)، منظمة العمل الدولي، 2020.
4. البرنامج الوطني للعمل اللائق العراق (التعافي والإصلاح) 2019-2023، منظمة العمل الدولية، 2019.
5. التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة 2021(العراق.. والعودة إلى المسار التنموي)، وزارة التخطيط، العراق، 2021.

6. الورقة البيضاء(التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي)، العراق، تشرين الاول 2020.
7. تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق، منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني 2021.
8. تعزيز العمل اللائق في العراق، منظمة العمل الدولية، تشرين الثاني 2020.
9. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2020.
10. رأفت البلداوي، فيروس كورونا والاقتصاد العراقي من سيهزم الآخر؟ مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.
11. عصام أحمد البهجي، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2014.
12. غزوان هادي، مؤشرات الضعف في تقارير الشفافية الدولية بتأثير تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحث منشور على موقع هيئة النزاهة، [WWW.nazaha.iq](http://WWW.nazaha.iq)
13. محمد بن أحمد الحربي، درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة سعود، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد1، العدد6، 2012.
14. How Does the IMF Encourage Greater Fiscal Transparency?, available at the following link: [www.imf.org](http://www.imf.org).
15. Open Budget Initiative 2010, [www.internationalbudget.org](http://www.internationalbudget.org)
16. The World Bank, towards transparency and the World Bank draft, september 6th, 1999.